التاريخ: 2020/11/22

تصريحات بوريس جونسون حول مشروع نيوم غير مقبولة

بدلا من أن يتمنى زيارة المدينة كان عليه أن يثير موضوع الجرائم التي ارتكبت بحق قبيلة الحويطات

لا يجوز أن تبقى السياسة الخارجية البريطانية في تعاملها مع الأنظمة الديكتاتورية بدون أي بعد أخلاقي أو قانوني

على الحكومة البريطانية الاستماع لصوت الضحايا بدلا من حفيف الدولار الملوث بالدم

عبرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا عن استنكارها الشديد لتصريحات رئيس الوزراء البريطاني على هامش قمة العشرين يوم أمس 2020/11/21 الافتراضية والتي جاء فيها "إذا كنا في المملكة العربية السعودية اليوم ... ما كنت أتمنى أن أفعله هو زيارة مدينة نيوم الجديدة المثيرة، التي تمكنت من فحص أصولها قبل عامين... بُنيت على رمال الوقود الأحفوري مدعومة بالهيدروجين الأخضر، في ظل مناخ تحسد عليه، وشمس يمكن الاعتماد عليها لتوفير طاقة شمسية لا تنضب، تلك المدينة، تمثل رؤية نيوم مستقبلًا أكثر خضرة لنا جميعًا ".

وأضافت المنظمة أن تصريحات رئيس الوزراء إما أنها تعبر عن جهله بما حدث ويحدث في هذه المنطقة من جرائم أدت إلى تشريد قبيلة الحويطات وهدم منازلهم وقتل واعتقال بعضهم الآخر، وإما أنه يعلم وتجاهل هذه الجرائم كما يتجاهل ملف النظام السعودي الاسود في مجال حقوق الإنسان عموما في سبيل الحصول على فرصة استثمار أو صفقات أسلحة.

والمؤكد أن رئيس الوزراء يعلم أدق التفاصيل عن الجرائم المرتكبة بحق المجتمع البدوي في هذه المنطقة الذي يعود تاريخه إلى مئات السنين فقد نشرت الصحف العالمية والبريطانية العديد من الأخبار والتقارير المرعبة عنا يحدث هناك.

وأشارت المنظمة أن رئيس الوزراء لم يكتف بحضور قمة العار رغم الدعوات والمناشدات لمقاطعتها فقد غضت الصحف العالمية ومنها البريطانية بمقالات ورسائل تطالب القادة الأعضاء بمقاطعة القمة لتوجيه رسالة واضحة للنظام السعودي أنه غير مرحب به في المجتمع الدولي ما دام يعتقل ويقتل النشطاء والمفكرين رجالا ونساء.

وأكدت المنظمة أن مجرد المشاركة في القمة أعطي الضوء الأخضر للنظام السعودي للاستمرار في جرائمه بشكل عام ، وتصريحات بوريس جونسون الخاصة بمشروع نيوم يشجع السلطات على المضي قدما بالمشروع و تشريد من تبقى من القبائل البدوية.

إن عدم وجود بعد أخلاقي وقانوني في سياسة الحكومة البريطانية الخارجية يتناقض مع قيم المجتمع البريطاني وكافة القواعد القانونية التي تعتبر هدم المنازل وتشريد مجتمعات بأكملها وقتل او اعتقال من يعترض جريمة هذا فضلا عن اعتبارها جريمة صد الإنسانية إذا تمت بشكل منظم .

إن المنظمة تدعو الحكومة البريطانية إلى تغيير نهجها في تعاملها مع الأنظمة الديكتاتورية، فبدلا من عقد صفقات الأسلحة والصفقات الأمنية والاقتصادية العمل على اتخاذ إجراءات صارمة لتغيير سلوك هذه الأنظمة في ملف حقوق الإنسان.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا